وغاية صحيح منشأه مذاخلط

فيكون متناهيا وانما اعاد هذا البرهان ههنا مع انه قد تقدم في بطلان التسلسل تنبيها على ان التطبيق لا يتوقف على اجتماع الآحاد في الوجود على ما ذهب اليه الحكماء قيل لا نم ان المؤثر لو كان موجبا ولم يتوقف تاثيره على شرط حادث يلزم قدم العالم وانما يلزم ان لو امكن وجود العالم ازلا بل تخلف عنه العالم لامتناع وجوده ازلا لما مر في حدوث العالم وذلك لان صحة وجود الاثر كما يعتبر فيه وجود المؤثر كذا يعتبر فيه امكان الاثر قلت مسبوق على الامكان الحادث على هو لكم مسبوق على شرط حادث في وهو اما وجودي او عدمي ويتم الدليل الى آخره فالاعتراض غير متوجه قلنا وجوده ازلا ليس بمحال مطلقا وانما المحال وجوده متحركا لان الحركة تنافي الازلية واما السكون فلا ننافيها فوجوده ساكنا من الموجب لم يكن ممتنعا واذا لم يكن ممتنعا سقط ما ذكرتم قلت فيه نظر لانه تبين في دليل الحدوث انه لا يصح وجوده من الموجب ساكنا ايضا سلمناه اي سلمنا ان المانع وهو امتناعه ازلا تحقق لكن كان في من الممكن ان يتقدم وجوده على الزمان الذي وجد فيه بمقدار قاصر ثم انه لم يصر بذلك ازليا وكان يجب ان يوجد قبل ان وجد بوجود المؤثر التام وانتفاء المانع قيل الجملتان غير موجودتين فلا يوصفان بالزيادة والنقصان فان ثبوت الوصف فرع ثبوت الموصوف في نفسه فان قيل ان اليوم ما دام يكون حاضرا امتنع اتصافه بكونه امس ثم اذا مضى جاز اتصافه به اجيب بان ذلك وصف اعتباري لا خارجي فان قيل لم لا يكفي وجود الجملتين في الذهن قلنا الذهن لا يقوى على استحضار الذوات الغير المتناهية على التفصيل بل انما يقوى على استحضارها معنى اللانهاية

ومو

وهو معنى واحد لا كثرة فيه هكذا قيل وفيه بحث ونقض بالزمان فان اجزاءه غير مجتمعة في الوجود لكونه غير قار الذات مع انه يوصف بالزيادة والنقصان اذ يصح ان يقال زمان دورة تامة لفلك زحل ازيد من زمان دورة تامة لفلك المشتري وزمان دورة تامة لفلك القمر انقص من زمان دورة تامة لفلك الشمس قيل سلمنا ان موجد العالم قادر لكن لا يلزم منه كون الواجب قادرا مختارا لم لا يجوز ان يكون موجد العالم وسطا مختارا قديما يوجد العالم على سبيل الاختيار ويوجده على سبيل الايجاب قلنا لان كل ما سوى الواحد ممكن لما تقدم في برهان التوحيد وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل مفتقر محدث لان تاثير المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز ان يكون حال البقاء لاستحالة ايجاد الموجود فتعين ان يكون حال الحدوث او حال العدم وعلى التقديرين يلزم حدوث الاثر وهو الوسط واذا كان حادثا لم يكن معلولا للموجب قلت هذا الدليل منقوض اجمالا بوجود الباري تعالى فانه معلول ذاته وبصفاته ايضا وتفصيلا بان التاثير استتباع حصول لحصول ويحقق ذلك حال البقاء لا يستلزم تحصيل الحاصل وما قيل ان كل ما سوى الواحد الواجب ممكن وح لا يكون الوسط وسطا لكونه من العالم ايضا ليس بشيء لان الخصم يقول لم لا يجوز ان يكون الواجب موجبا لبعض العالم وذلك البعض موجدا للباقي بالاختيار ولا يتم الدليل ح اتضح المخالف بوجوه ان المؤثر في العالم ان استجمع الشرائط المعتبرة في مؤثريته وجودية كانت او عدمية وجب الاثر والا لكان فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع امتنع فعله لاستحالة وجود المشروط

والاثر تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال

٣